The Lebanese Institute For
Democracy And Human Rights **(LIFE)**

بيان

المؤسسة اللبنانية الديمقراطية وحقوق الإنسان (LIFE)

١٣ نيسان ٢٠١٦

منذ أن تمَّ إكتشاف إحدى شبكات الإتجار بالأشخاص في لبنان و التي تمتهن الدعارة القسرية حتى طرح مدير مؤسسة لايف عدة أسئلة ما لبث أن تناقلها الرأي العام على نطاق واسع من خلال مواقع التواصل الإجتماعي و عبر الإعلام المرئي و المسموع ، و هي مختصرة بسؤالين مشروعين ينتظران جواباً من السلطات اللبنانية المختصة.

السؤال الأول : من وراء إطلاق سراح عماد الريحاوي رأس هذه الشبكة بعد أن تم اعتقاله سابقاً من قبل الأجهزة الأمنية اللبنانية ؟

السؤال الثاني : كيف لمدير مكتب وزير الداخلية أن يتبوأ هكذا منصب و هو لا يحمل شهادة جامعية و لا مدرسية و لا خبرة لديه في شغل هذا الموقع النافذ . و كيف انتقل من عامل في محل صيانة إلى هذا الموقع و كيف جمع ثروة ملفتة و هو كان فقير الحال قبل استلامه هذا المنصب.

بعد طرح هذه الأسئلة . إعتبر السيد وزير الداخلية أنه مستهدف بعمليات تشهير وراءها مؤامرة كونية هدفها النيل منه و من فريق عمله , و أصدر مكتبه الإعلامي بياناً إعتبر التغريدات التي تطال وزارة الداخلية جرائم تستوجب المحاسبة!

لم تمضِ ساعات على بيان الداخلية حتى لاقى شجباً و استنكاراً واسعا النطاق .

إلا أن وزير الداخلية و مدير مكتبه و من يقف خلفهما بادروا إلى صرف نفوذهم و إستثمار سلطاتهم بعد تقديم إدعاء ضد مجهولين و إستدعاء مدير مؤسسة لايف من قبل الأجهزة الأمنية في الوقت نفسه.

هذا و رافق هذا التحرك القضائي مناورات ذات طابع أمني ترهيبي استهدف بشكل مباشر مؤسسة لايف و مديرها المحامي #نبيل_الحلبي.

بعد رفض مدير المؤسسة المثول أمام دائرة التحقيق في فرع المعلومات متمسكاً بحصانته كمحامي ، قام وزير الداخلية نهاد المشنوق بتقديم شكوى جزائية بتهمة القدح و الذم و التشهير و التحقير بحق المحامي نبيل الحلبي ، و تم إستدعاء المحامي الحلبي إلى نقابة المحامين في بيروت من أجل سماعه . لدى الإطلاع على إستحضار الشكوى ، تبين أنه لا يحوي على أي مدونات تتضمن قدحاً و ذماً بحق المدعي بل تمَّ إرفاق في الشكوى مدونات تنتقد و تهاجم القضاء العسكري و آراء شخصية تنتقد شخصيات سياسية تتبع تحالف ما يسمى بقوى 8 آذار . كل ذلك من أجل كسب المدعي لتعاطف بعض أعضاء مجلس نقابة المحامين في بيروت الذين ينتمون حزبياً لهذه التيارات و محاولة التأثير على قرارهم النقابي الغير مشكوك في مناقبيته.

كذلك الأمر و في السياق عينه بادرت بعض المواقع الصفراء لإتهام مدير مؤسسة لايف بالتواصل مع جهات إرهابية و مسلحين سوريين مستندةً إلى دور مدير المؤسسة الرئيسي في إطلاق سراح العسكريين

الأسرى لدى تنظيم جبهة النصرة أواخر العام الماضي .
إزاء ما تقدم.

يعلن مجلس إدارة مؤسسة لايف عن القرارات التالية:

أولا – إعتبار ما جاء من كتابات و تصريحات لمدير مؤسسة لايف بحق وزارة الداخلية مؤخراً تندرج ضمن حرية الرأي والتعبير.

ثانياً – إقفال مكتب مؤسسة لايف في وسط بيروت لمدة اسبوع واحد بسبب تهديدات أمنية جدية إبتداءً من الساعة صفر من اليوم التالي.

ثالثاً – تعليق المفاوضات التي باشرتها مؤسسة لايف مع وسطاء في الملف المتصل بالعسكريين الأسرى لدى "تنظيم الدولة" حتى إشعارٍ آخر.

رابعاً – تقف المؤسسة مع رئيسها في مواجهة أي سلطة تتوسل نفوذها في مختلف المؤسسات من أجل قمع الحريات العامة و حماية الفاسدين و عصابات الجريمة المنظمة.

خامساً – تطالب مؤسسة لايف النيابة العامة المالية و لجنة التحقيق المصرفية الخاصة و لجنة مكافحة تبييض الأموال بالتحقيق حول مصدر ثروة مدير مكتب وزير الداخلية و إحالة السؤال لأجهزة الرقابة الرسمية حول كيفية اشغاله لهذا الموقع النافذ و هو لا يملك أي شهادة علمية أو مقومات خبرة سابقة تؤهله لهذا المنصب في وزارة أمنية من المفترض ان تكون شريكة في مكافحة الشبكات الإرهابية و شبكات الجريمة المنظمة في لبنان **!؟**

سادساً – تبقي مؤسسة لايف حالات الرصد و العمليات و المتابعة قائمة . و تتوجه بالشكر الجزيل بإسمها و بإسم رئيسها و فريق عملها إلى كل مساند إن كان بعمل أو بكلمة في معركة االدفاع عن الحريات العامة و مكافحة الفساد و سياسة الإفلات من المحاسبة.

١٣ نيسان ٢٠١٦